

المناهل



6

المناهل

تصدرها

وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية
الرباط - المغرب

رجب 1396

يوليو 1976

العدد السادس

السنة الثالثة

لتضام وقيود التوارد

د. تمام حسان

كشف النحاة العرب عن صلات خاصة تربط بين بعض الابواب النحوية وبعضها الآخر ، واتضح ذلك منهم أحيانا بالتصريح ، كما في قولهم : « ان المضاف والمضاف اليه كالكلمة الواحدة » ، وأحيانا بالتلميح كإضافة الفاعل الى الفعل بقولهم : « زيد فاعل ضرب » ، وكذلك الإضافة التي في « صاحب الحال » ، « خبر المبتدا » ، « مدخولات الأفعال » ، « مدخولات الأسماء » ، « جواب الشرط » ، ونحو ذلك ؛ مما يشير الى فهمهم للعلاقة الخاصة بين الفعل والفاعل ، والحال وصاحبه ، وهلم جرا . وكذلك فطن النحاة الى التناظر بين بعض الابواب وبعضها الآخر ، كقولهم : لا يخبر بالزمان عن الجثة ، ولا يوصف الضمير ولا يضاف ، ولا يدخل حرف الجر على الفعل ، ولا تدخل حروف التنفيس على الأسماء ، وهلم جرا .

ولقد حاولت في كتابي « اللفظة العربية — معناها ومبناها » ان أكشف عن قيمة هذه الظاهرة « ظاهرة التضام » في النحو العربي ، فاتضح لي انها واحدة من القرائن اللفظية الدالة على المعنى النحوي ،

ثانها في ذلك شان العلامة الاعرابية ، والمطابقة ، والربط بالضمير او بالحرف ، والرتبة ، والأداة ، والنفمة في الكلام المنطوق . ومن هنا كان منى ان اعطيت هذه الظاهرة لفظها الاصطلاحي الذي دللت به عليها : « التضام » ، وقسمتها الى ثلاثة انواع :

1 - التلازم : لقد جعل النحاة لكل فعل فاعلا ، فان لم يظهر هذا الفاعل قدره ضميرا مستترا ، وجعلوا للموصول صلة هي جملة مشتتة على ضمير يعود على الموصول ، وربطوا بين المضاف والمضاف اليه حتى جعلوهما متلازمين ، وجعلوا حرف الجر ومجروره مترابطين متلازمين ، وفرضوا أن تدخل ان على اسمها فلا يتوسط بينهما شيء الا ان يكون ظرفا او مجرورا هو في معنى الخبر . وكل حالة من هذه الاحوال تتمثل في تلازم طرفين اطلق النحاة عليهما لفظ « المتلازمين » ، وهما اللذين افضل في بعض الحالات أن اطلق عليهما اصطلاح « الضميمة » ، لأدل على التركيب الحاصل منهما . ولقد ترتب على فهم النحاة للمتلازمين افكار منهجية متعددة في تناول حقائق النحو . من هذه الافكار فكرة « الحذف » ، اذ لا ينسب الحذف الا الى عنصر من العناصر الأساسية في « الضميمة » . فاذا ذكر احد طرفي الجملة الاسمية دون الآخر ، فالذي لم يرد ذكره محذوف ، واذا لم نكتبن مفعولى « علم » بعدها لوجود « ان » وما دخلت عليه ، فليست « ان » ومدخولها اصيلين في هذا الموضع وانما جاء ليسدا مسد مفعولى « علم » . واذا لم نجد نائبا عن الفاعل بعد المبنى للمجهول ، كما في قوله تعالى : « ونفخ في الصور » تصدينا له مصدرا من مادة الفعل ، وقلنا انه النائب عن الفاعل ، او بعبارة اخرى ، اعتبرنا هذا المصدر مستحق الذكر ولكنه لم يذكر .

والفكرة الثانية المترتبة على القول بالتلازم هي فكرة الفصل ، اذ من صور التلازم ما يكون من حق المتلازمين فيه في نطاق الضميمة أن يتجاوزا ، فان فصل بينهما فاصل لم يكن ذلك الامر مقبولا اذا كان الفاصل اجنبيا عنهما ، اما اذا كان الفاصل غير اجنبى فالامر يقبل مع تسجيل ملاحظة الفصل باعتبار هذا الفصل رخصة لا قاعدة . فمن المقبول أن تفصل بين « ان » واسمها بخبرها الظرف او الجار والمجرور ، لأن

الخبر ليس اجنبيا عنهما نحو ((ان في الدار لزيدا)) ، ولكن ليس من المقبول أن نفضل باجنبى بين حرف الجر ومجروره ، وهذا هو موقف النحاة من قول الشاعر :

سراة بنى أبى بكر تسامى على كان المسومة العراب

والفكرة الثالثة المرتبطة بالتلازم هى استتار الضمير ان لم يظهر في اسناد الفعل . وقد فرقوا بين الاستتار والحذف بان جعلوا الاستتار خاصا بضمائر الرفع المتصلة فقط ، وأطلقوا ((الحذف)) على غياب ما غاب من ضمائر الرفع المنفصلة ، وضمائر النصب والجر بأنواعها ، والاسماء الظاهرة ، والافعال ، والادوات . ويلاحظ أن التعبير بالاستتار لا يفيد ((الانعدام)) وإنما يفيد الوجود مع ((الاختفاء)) ، وقد أصاب النحاة في هذا التفريق لأننا في جميع حالات الاستتار الثمان ((يوجد)) الضمير مختفيا اما وراء المطابقة كما في ((زيد قام)) أو ((يقوم)) و ((هند قامت)) أو ((تقوم)) ، واما وراء حرف المضارعة كما في ((أقوم)) و ((نقوم)) واما وراء تخصيص صورة الفعل باسناد معين كما في ((قم)) . ولكن دعاء المنهج الوصفى يودون أن يتناسوا وجود الضمير هنا ، ويتكلمون بدلا منه عن المطابقة ، وحرف المضارعة ، وخصوص الاسناد ، فمذهبهم ظاهرى ان صح هذا التعبير . وكذلك كان ابن مضاء القرطبى .

والفكرة الرابعة المرتبطة بالتلازم فكرة ((الرتبة)) ، فلا تكاد نجد متلازمين في اللغة العربية الا وبينهما رتبة اما محفوظة عند ضرورتها للمعنى او غير محفوظة عندما يمكن الترخيص فيها ، وهذه الرتبة غير المحفوظة نفسها تحفظ عند خوف اللبس . فالرتبة محفوظة بين الفعل وفاعله ، والفعل ونائب فاعله ، والموصول وصلته ، والمضاف والمضاف اليه ، والحرف وما دخل عليه الحرف ، والتابع والمتبوع ، والرتبة غير محفوظة بين المبتدأ والخبر بصورة عامة ، وبين الفاعل والمفعول ، وبين الفعل المتعدى والمفعول ، وهلم جرا ، حتى يبدو أن الرتبة ملازمة ((للتلازم)) ، وواحدة من خواصه الاساسية في النحو .

والفكرة الخامسة المرتبطة بالتلازم هي فكرة « التقدير » . وعلى الرغم من أن التقدير في النحو ليس مقصورا على جبر ما غاب من الضميمة ؛ إذ نجد تقديرا للعلامة الاعرابية ، والموضع الاعرابي ، وارجاع المعتل الى اصل صحيح ، وهلم جرا ؛ فان تقدير واحد من الفاظ الجملة دليل على انه عنصر من ضميمة ، وان احد عناصر هذه الضميمة موجود يتطلب تقدير رصيفه الذي لم يذكر . وتمتد فكرة التقدير على كل ما سبق من الامور ، فهناك تقدير الحذف ، وتقدير الفصل ، وتقدير الاستتار ، وتقدير الرتبة . وهكذا يبدو ان قرينة التلازم قرينة موافقة ، إذ تسعى الى ضم اللفق للفقه حفاظا على المعنى النحوي ، وابانة له ، ورجوعا بالجملة الى الاصول الثابتة التي قررها النحاة .

ب - التناقى : واذا كان التلازم قرينة وجودية ، فان التناقى قرينة عدمية . ويرتبط هذا التناقى بفكرة اساسية هي ما يمكن أن نطلق عليه « نمطية التركيب النحوي » ، وفكرة اخرى هي فكرة « امتناع المعاقبة » . فاذا كان عندنا عبارة مثل : « كتاب زيد » فان لفظ كتاب في هذا التركيب الاضافى لا يعاقبه (اى لا يحل محله) فعل ولا ضمير ولا اداة شرط ولا تنفيس ولا تحقيق الخ ، اذ يمتنع أن تحل الالفاظ المذكورة في هذا الموضع ، واذا تخطينا الصورة الى المعنى فاردنا الاحتفاظ بفكرة الاضافة المحضة ، امتنع على الوصف أيضا أن يعاقب لفظ الكتاب ، ومن هنا تصبح الاضافة في «قاتل زيدا» ذات معنى مختلف عن المعنى في «كتاب زيدا» ، وكذلك تمتنع معاقبة حرف الجر للكتاب . ومعنى هذا ببساطة أن هناك تنافيا بين كل من الفعل والضمير والاداة من جهة وبين المضاف اليه من جهة اخرى . او بعبارة اخرى : يمتنع في الفعل والضمير والاداة أن يكون مضافا ، او بعبارة ثالثة ، ينبغى في المضاف أن يكون اسما ويمتنع فيه ما عدا ذلك . وهذه العبارة الاخيرة هي الصيغة المفضلة في تقرير القواعد النحوية . اى ان النحاة فضلوا ان ينصوا على الواجب ، وندر في كلامهم ان ينصوا على الممتنع ، لأن النص على الممتنع ربما تطلب التطويل في صياغة القاعدة ، واختصار القواعد مطلوب لذاته . فاذا قالوا ان « قد » تدخل على الماضى والمضارع فتلك عبارة اخصر وواقع واسهل على الذاكرة من قولهم : يمتنع في قد أن تدخل على الامر وعلى

الاسماء والضمائر والحروف كما تمتنع في الجمل الانشائية ، وهلم جرا .
وإذا قالوا ان « الا » تدخل على المستثنى فذلك أخصر من النص على
امتناعها مع ما عداه . ومع ذلك فان فكرة التناقى في النحو ، وهى الوجه
الآخر لفكرة التلازم ، تمثل قرينة من القرائن النحوية اللفظية الدالة
على المعنى .

د - التوارد (※) : وفكرة التوارد هى الضلع الاخير في مثلث التظام،
وهو الضلع المرتبط بالمقام من بينها . وهذا الارتباط بين التوارد والمقام
يجعل التوارد نحويا في بعض صورته فقط ، على حين تنطبق صورته
الاخرى على الاسلوب البلاغى ، ومن هنا لم أشأ
في كتابى المذكور أن أعول عليه في نظام القرائن
تعويلا تاما . وسأحاول فيما يلى أن أشرح افتقار الصلة بين التلازم
والتناقى وبين المقام من جهة ، ثم أن أشرح الصلة الوثيقة بين التوارد
والمقام من جهة ثانية .

المقصود بالمقام أعم مما فهمه البلاغيون من هذا المصطلح . فهو في
اصطلاحى يوازى ما يسميه علماء اللغة المحدثون context of situation .
فهو يشمل كل الظروف المحيطة بالنص ماديا ومعنويا . فمن عناصره
المتكلم ، والسامع أو السامعون ، والعلاقة بينهما ، والنص المنطوق ،
والمناسبة التى تم فيها النطق ، والاثر الذى ترتب على هذا النطق الخ .
فاذا سالك انسان عن الوقت احتمال هذا السؤال معانى مختلفة بحسب
المقام : فاذا كان هذا الانسان عابر سبيل فالمعنى مجرد استفهام تجيب
عليه دون أن يرد على ذهنك معنى آخر ، أما اذا كان هذا الانسان معك
في المطار وسالك عن الوقت فالسؤال يحمل معنى استبطاء قدوم
الطائرة ، واذا كان في زيارتك وسالك عن الوقت فمعنى ذلك اظهار
الرغبة في الانصراف ، ويترتب على ذلك أنك اذا طلبت منه أداء عمل ما
فسالك عن الوقت قبل اتمام العمل دل ذلك على عدم رغبته في هذا
العمل ، ولك الحق عندئذ أن تفضب لهذا السؤال . فكل مقام مما تقدم
يعطى معنى جديدا ، والسؤال هو هو لم يتغير .

(※) افدت فى عرض فكرة التوارد من أفكار اصحاب النحو التحويلى وان كانت الفكرة فى
اساسها لصاحب هذا المقال .

ويمكن في ضوء هذا الكلام أن نقول أن القاعدة النحوية التي تتطلب في الجملة المذكورة أن تبدأ بأداة استفهام وأن تدخل هذه الأداة على اسم هو لفظ « الساعة » في قول السائل « كم الساعة ؟ » ، هذه القاعدة النحوية غير مرتبطة بالمقام . فدخول أداة الاستفهام على الاسم المستفهم عنه قاعدة صادقة مهما تعدد المقام ، ومن هنا كانت قاعدة نحوية لا بلاغية ، وكان ارتباطها بالنحو دون البلاغة بسبب عدم ارتباطها بالمقام . أما العنصر المرتبط بالمقام من هذا السؤال فليس قاعدة نحوية ، وإنما هو قرينة حالية ، يكون الكلام بحسبها مناسباً أو غير مناسب لمقتضى الحال كما يقول البلاغيون . بهذا نرى الفارق بين الصحة النحوية ، والمناسبة البلاغية ؛ الأولى لا تتوقف على المقام ولكن الثانية تتوقف . وكل ما تقدم ذكره عن التلازم والتنافي ينتمي إلى هذا النوع من القواعد التي لا ارتباط لها بالمقام . أما التوارد فله شأن آخر .

ومعنى التوارد أن تصلح الفاظ متعددة أن تحل في موقع نحوي ما ، فأنت بالخيار بين أن تستعمل واحداً منها أو الآخر بحسب المقام . فإذا قلنا « جاء الربيع » فإننا نستطيع أن نضع في مكان « جاء » أفعالاً أخرى مثل « حل » ، « وفد » ، « أتى » بحسب الاختيار ، فهذه الأفعال جميعاً صالحة لأن « ترد » مع لفظ الربيع ، وسنجد أن « تواردها » مع هذا اللفظ أمر اختيار يرتبط بتفكير المتكلم في اللفظ المناسب للمقام . وكذلك نستطيع أن نجعل في مكان « الربيع » أى اسم في اللغة يصح في مدلوله أن ينسب إليه الاتيان أو الوفاة الخ . .

ومعنى هذا أن الجانب الذي يتعلق بالقاعدة النحوية من هذه الجملة هو جانب تلازم الفعل والفاعل بحيث لو لم يذكر أحدهما لدعت القاعدة إلى تقديره ، وهذا أمر لا يتوقف على المقام ، وأما الجانب الخاص بالتوارد فليس يتعلق بالفعل والفاعل في عمومهما ، وإنما يتعلق باللفظين : « جاء » و « الربيع » بخصوصهما ، وإذا كان الأمر يتعلق بالالفاظ لا بالأبواب فذلك أمر بلاغى لا نحوى . من هنا لم نشأ أن أضع التوارد في نظام القرائن النحوية اللفظية ، ولكننى لم أشأ كذلك أن أهمله لأنه يحمل في طيه تطبيقاً نحويًا في بعض صورته ، فيقرب ما بين القاعدة

النحوية وبين المقام . وحينئذ يربط النحاة بين هذه القاعدة وما يسمونه
(أمن اللبس) .

ومادام التوارد مرتبطا بالمقام فلا بد ان يخضع لطائفة من (قيود
التوارد) ، سواء اقترب من النحو ام كان بلاغيا صرفا . وسنحاول فيما
يلي ان نشرح (قيود التوارد) من هذين الجانبين :

ثمة طائفة من القواعد النحوية التي يعتبر (أمن اللبس) شرطا
من شروطها ، ويغلب في هذه القواعد ان تكون فرعية ، فتكون من ثم
خروجا على (الاصول الثابتة) التي قررها النحاة . ويعتبر الخروج على
الاصول الثابتة ترخصا في هذه الاصول لا يبرره الا (أمن اللبس) في
العبرة بعد الترخيص . وبهذا الفهم يعتبر أمن اللبس هو اساس قيد
التوارد . ويتضح ذلك في الامثلة الآتية :

١ - الدليل قيد الحذف : مما قاله النحاة انه (لا حذف الا بدليل) ،
فاذا ورد الدليل مع رصيف المحذوف امكن الحذف . وفي ذلك يقول
ابن مالك :

وحذف ما يعلم جائز كما تقول زيد بعد من عندكما
وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه اذ عرف

وانما جاز ان نكتفي بقولنا : (زيد) عن ايراد العبارة التامة :
(زيد عندنا) لاتنا عرفنا المحذوف وهو (عندنا) من الدليل الذي دل
عليه في السؤال السابق على الجملة والتي اجابت عليه هذه الجملة :
(من عندكما) . فحين ورد لفظ (عند) في السؤال ، استغنى عنه في
الجواب . وكذلك امكن ان نحذف لفظ (زيد) من الجملة التامة :
(زيد دنف) لان هذا اللفظ نفسه ورد في السؤال : (كيف زيد) فكان
دليلا على المحذوف . وهكذا قدم المقام لنا دليلا امكن ان نعتمد عليه في
حذف احد المتواردين . ومعنى ان الدليل قيد انه لولاه ما جاز الحذف ،
لان الحذف بلا دليل يؤدي الى اللبس .

ب - الافادة قيد الابتداء بالنكرة : من قواعد النحاة ما عبر عنه ابن مالك بقوله :

ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نكرة
وهل فتى فيكم فما خل لنا ورجل من الكرام عندنا

والمعروف أن المبتدا هو المتكلم عنه . والنكرة غير معروفة على وجه التحديد ، والكلام عن موضوع غير معروف نوع من التخبط غير المفيد . ومن ثم جعل النحاة الجملة بعد النكرة صفة لها تعين على تخصيصها ، ولم يجعلوها حالا منها لأن المجهول لا حال له ، أى أنه لا تنسب اليه حالة معينة . والابتداء بالنكرة في عمومه مؤد الى اللبس لهذا السبب . ولكن ثمة انواعا من المقام عدها النحاة في باب المبتدا والخبر تجعل النكرة مفيدة في هذا الموضع . فاذا كان القصد الاساسى في الكلام هو التعميم فخير ما يناسب المبتدا في هذه الحالة ان يكون نكرة كقوله تعالى : « وكل في فلك يسبحون » . وقد توصف النكرة فتخصص ، وقد يتقدم عليها ظرف او جار ومجرور فتكون كالفاعل لما تعلقا به ، وقد تضاف الى نكرة اخرى فيصيبها التخصيص ايضا ، وقد تكون جوابا عن سؤال فتصبح مفيدة في ضوء هذا السؤال مثل : « من عندك ؟ » فتقول : « رجل » أى رجل عندى ، وهلم جرا . فقيد التوارد بين لفظ النكرة ولفظ الخبر هو الافادة .

د - المقام قيد توارد الحرف مع الفعل اللازم : يقسم النحويون الفعل الى متعد ولازم ، ويقولون ان اللازم يتطلب حرفا من حروف الجر يصل به الى مفعوله . وليس كل حرف صالحا لكل فعل . فمن الافعال ما يتخصص بحروف خاصة ترد معه ومنها ما يصلح لطائفة منها ، ومنها ما يصلح لها جميعا . وانما يكون توارد الفعل والحرف مقيدا بالمقام في جميع الحالات . فاذا اخذنا الفعل « رغب » مثلا أدركنا فارق المعنى بين اقترانه بالحرف « في » او « الى » او « عن » ، مما يدل على ان كل واحد من هذه الحروف يرد مع الفعل في مقام بعينه . واذا اخذنا الفعل « جلس » وجدناه صالحا للتوارد مع طائفة كبيرة من الحروف كما يبدو فيما يلى :

جلس منه مجلس التلميذ
جلس اليه يوما كاملا
جلس على كرسيه
جلس في منزله
جلس بمنزله

ولكنه لا يرد مع ((عن)) الا لمعنى زائد على مجرد التعدية ، كالسببية في قولك : ((جلس عن تعب شديد)) ، ولا مع ((السلام)) الا على معنى الظرفية او السببية ايضا نحو ((جلس لساعة او نحوها)) و ((جلس لتعب الم به)) . حتى الظروف تتخصص مع الافعال فيتقيد تواردها ، فنحن نقول : ((جلس عند باب البيت)) او ((عند الظهيرة)) ، ولكن لا نقول جلس حول كذا ، ومغزى كل ذلك ان هناك قيودا لتوارد الافعال اللازمة مع الحروف والظروف ، وان هذه القيود ترجع في جملتها الى المقام .

ع - الافادة قيد اضافة ((اى)) الى المعرفة : وفي ذلك يقول ابن مالك :

ولا تضاف لفرد معرف ايا وان كررتها فاضف
او تنو الاجزا واخصن بالمعرفة موصولة ايا وبالعكس الصفة
وان تكن شرطا او استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما

فالافادة تتحقق بالتكرار ؛ لأن التكرار كانه يمثل تعداد الاجزاء . فكان ((اى)) قد دخلت على ماله اجزاء ، واذا نويت الاجزاء تحققت الافادة لأن اى هنا لتعميم الحكم على الاجزاء فتكون على معناها الاصلى ، واذا كانت موصولة فهي مضافة الى كلى يمكن لكل من افراده أن يوصف بالجملة التى حذف صدرها بعد ((اى)) . واذا كانت للشرط فمدخولها هو جملة الشرط كلها وليس الكلمة التى اضيفت اليها فحسب ، وكذلك الاستفهام . وهكذا تتحقق الافادة في جميع الاحوال . أما اذا لم تتحقق الافادة على النحو السابق ، فان اضافة ((اى)) الى المعرفة

ممتنعة وواضح أن الافادة معناها الارتباط بالمقام ، وارتباط القاعدة بالمقام دليل على أنها قاعدة فرعية ، وأن الأصل في ((أى)) أن تضاف الى النكرة ، وأن لتواردها مع المعرفة قيود :

هـ — للاخبار بالزمان عن المحسوس قيود : وهذا هو المعنى الذى عبر عنه ابن مالك بقوله :

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فأخبرا

ذلك بأن الخبر والحال والنعته جميعا وصف لصاحبها فى المعنى ، وكذلك تكون وصفا من حيث اللفظ فى الأصل . ومعنى وصفيتها من حيث اللفظ أنها بحسب الأصل أحد الأوصاف الخمسة (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصفة المبالغة وأفعال التفضيل) . وإذا كان المبتدأ يتطلب وصفا فى اللفظ والمعنى كما ذكرنا فان ((الزمان)) لا يحقق ما يطلبه المبتدأ الحسى ، ولذلك لم تكن عبارة ((زيد اليوم)) مفيدة افادة ((زيد عندك)) ، لأن ((عند)) ظرف مكان ، والمكان حسى ينبىء عن علاقة حسية ، ومن ثم تكون جملة ((زيد عندك)) فى قوة قولنا ((زيد مجاور لك)) . أما الزمان فهو وعاء الاحداث وليس كالمكان وعاء للأجسام . ومن ثم رأينا الزمان يخبر عن المصدر كما فى قولنا ((الامتحان غدا)) ، لأن المصدر اسم الحدث . وهذه النقطة بالذات هى مناط الافادة التى تتحقق أحيانا فيخبر بالزمان عن الجثة ، اذ قد يكون اسم الجثة على تقدير مضاف محذوف ، وهذا المضاف مصدر ، فيكون الاخبار بالزمان فى الحقيقة عن المصدر المقدر . فاذا قلنا : ((الليلة الهلال)) أو ((اليوم خمر وغدا أمر)) فان المعنى ((الليلة طلوع الهلال)) و ((اليوم شرب خمر)) . ولكن هذه الافادة لا تتحقق دائما ، وانما تخضع لقيود التوارد .

و — توارد الفاء مع جواب الشرط : ليس كل جواب شرط يصلح للفاء ، وليس كل جواب شرط يستغنى عن الفاء . دعنا أولا ننظر الى جملة مثل : ((ان يقيم زيد يقيم عمرو)) . فاذا الحقنا الفاء بالجواب هنا كانت الفاء عرضة لمعنى العطف ، وبذلك تصبح الجملة ناقصة تتطلب

الجواب . وكذلك الامر في ((ان قام زيد قام عمرو)) . ثم دعنا بعد ذلك ننظر في جملة مثل ((من جاعنى فله درهم)) ، مع تصور حذف الفاء من الجواب . فلو حذفنا الفاء هنا لتعرضت جملة الجواب لمعنى الحال ، وبذلك تصبح الجملة ناقصة أيضا تتطلب الجواب . من هنا وضع النحاة ((قيود توارد)) للفاء نظما بعضهم لبيان الاجوبة التي تقترن بها فقال :

اسمية طلبية وجامد وبما ولن وبقدو بالتفيس

فايما جملة من هذه الجمل وردت في جواب الشرط وجب اقترانها بالفاء .

ز - ((حتى)) لا تجر الا آخرها او متصلا بالآخر : وهذا هو قيد تواردها مع مجرورها . فلا نقول ((مشيت حتى منتصف الطريق)) وانما نقول ((حتى نهاية الطريق)) . او نقول ((الى منتصف الطريق)) ان توقف سيرك عند منتصفه . وفي هذا ربط بين القاعدة والمقام ، كما كانت الحال في كل ما سبق .

هذه امثلة قدمتها لقيود التوارد في اطار القواعد الفرعية في النحو ، وليس هذا هو المجال الرئيسي لقيود التوارد . فالمجال الواسع للملاحظة سلوك الكلمات بالنسبة للقيود المذكورة هو حقل البلاغة ، و ((البيان)) من بين فروعها بصفة خاصة . فالمعروف ان الكلمات ذات معان أصلية اعطيت لها بأصل الوضع ، يضاف الى ذلك ان كل لغة تنتشر على حقول مختلفة من المسميات يتناسب كل حقل منها مع طائفة من الاحداث ، وربما تنافر مع غيرها من الطوائف ، وهذه هي الناحية التي تمثل الرابطة بين اللغة من جهة وبين الدراسات الرمزية والنفسية والأنثروبولوجية من جهة أخرى . والذي يبدو لي ان في اللغة من الناحية النحوية حقولا ثلاثة كبرى هي المسميات والاحداث والعلاقات ، وفي كل حقل منها اطرار فرعية يترابط بعضها مع بعض بحيث يترابط اطار من حقل ((المسميات)) مع اطار آخر من حقل ((الاحداث)) بواسطة ((علاقات)) خاصة . ويمكن التعبير عن الاحداث بواسطة الافعال والصفات أساسا ثم بالمصادر احيانا ، وعن المسميات بالاسماء ومنها المصادر تعبيرا صريحا ، وبالضمائر تعبيرا كناية ، واما العلاقات فتعبر عنها الادوات والظروف غير المتصرفة ،

كما يمكن التعبير عنها بالمعاني الصرفية العامة التي تنسب الى الصيغ كالتعدية واللزوم والمطاوعة والصيرورة والتكلف والتجنب وهلم جرا . فاذا نظرنا الى جملة مثل : « جلس زيد على الكرسي » وجدنا « جلس » تنتمي الى حقل الاحداث ، ووجدنا « زيد » و « الكرسي » ينتميان الى حقل المسميات ، ثم وجدنا اللزوم الذي في « جلس » والاستعلاء الذي في « على » من قبيل العلاقات . وستبقى هذه العلاقات قائمة عند تغيير الجملة الى صور اخرى مثل : « زيد جلس على الكرسي » ، « على الكرسي زيد جلس » ، « على الكرسي جلس زيد » ، « زيد جالس على الكرسي » ، « الكرسي جلس زيد عليه » ، وهلم جرا . والحدث في كل ذلك مطية العلاقة أو مسرحها ، ولكن زيدا والكرسي طرفاها ؛ ومعنى ذلك ان العلاقة ثنائية بين زيد والكرسي . وقد تكون العلاقة ثلاثية كما في « اعطى زيد عمرا هدية » فالمسرح هو الاعطاء والعلاقة هي التعدية والاطراف هي زيد وعمرو والهدية .

هذا النوع السابق من العلاقات يفهم في نطاق النحو ، وهناك نوع آخر منها يقوم بين الكلمات في المعجم . فقد يكون بين الكلمتين علاقة الترادف ، أو علاقة التضاد ، أو التناقض ، أو العكس ، أو الكليية والبعضية ، أو مجرد المفارقة الى غير ذلك مما لا يمكن ضبطه في عجالة كهذا المقال . ومن التشابك بين العلاقات النحوية والمعجمية تنشأ شبكة وثيقة الاحتباك من احتمالات التعبير ومحاذيره ، بعض حلقاتها واضح المعالم ، وبعضها يحتمل الترخص على نحو ما يبدو فيما بعد .

فاما من الناحية الحقيقية فان كل حقل من الاحداث يناسبه حقل آخر من المسميات . « فالقول » ، وهو حدث ، يسند الى حقل المسميات « الناطقة » . ومن هنا يصح « قال زيد » ولا يصح « قالت الصخرة » ولا « قالت المروءة » . و « للركوب » ، وهو حدث ، حقل يناسبه من المسميات أيضا ، فلا يصح « ركبت السماء » ولا « ركبت البئر » . ومن حق « النوم » ان يسند الى من يصح منه النوم ، كما ان من حق كل حدث ان يسند الى من يصح منه أيضا . هذا هو الاسناد على سبيل الحقيقة ، فلو ان التعبير الحقيقي كان الممكن الوحيد في اللغة لضاقت

فرص التعبير الى حد كبير ، ولضاعت على الابداع الادبي فرصته الثمينة في الترخص بالمجاز . نعم ، المجاز . فالمجاز هو الذى مكن الشاعر محمود حسن اسماعيل من قوله يخاطب النيل :

سمعت في شطك الجميل ما قالت الريح للنخيل

وهو الذى مكن المتنبي أن يقول في ملك الروم :

ويمشى به العكاز في الدير تائباً وقد كان يأبى مشى أشقر أجرداً

وهو الذى يبرر للنفس أن تسيل كما يسيل الماء في قول الشاعر :

تسيل على حد السيوف نفوسنا وليس على غير السيوف تسيل

هنا يأتى دور علم البيان في الشرح والتبرير . سيقول علم البيان ان في البيت الاول استعارة تبعية في الفعل ((قالت)) أو مكنية في قرينة التبعية وهى ((الريح)) ، وقد بررتها في الحالتين علاقة المشابهة التى اخترعها الشاعر اما بين هزيم الريح وبين القول في الحالة الاولى ، واما بين الريح نفسها وبين انسان يقول في الحالة الثانية . وفي كلتا الحالتين أمتنع الالبس أن يتسرب الى الفهم بسبب قرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقى . وهذه القرينة هى نفسها التى شرحناها منذ قليل بقولنا ((من حق القول ان ينسب الى الناطق)) . وسيقول البيان في عبارة ((يمشى به العكاز)) انها مجاز عطفى لاسناد المشى الى غير من يصح منه المشى لعلاقة بين العكاز والماشى ولقرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقى للجملة . فالمعنى الحقيقى هنا تخريف من التخريف لا يصدر عن عاقل . وسيقول في اسناد ((تسيل)) الى النفوس انه مجاز مرسل وان الذى سال في الحقيقة هو الدم الذى يعتبر سببا في حياة النفوس . فالعلاقة السببية والقرينة واضحة في ضوء ما سبق .

ولكن الخروج من الاستعمال الحقيقى الى الاستعمال المجازى محدود بما جعلناه موضوعا لهذا الكلام ، وهو ما أطلقنا عليه ((قيود

التوارد)) . فعلى الرغم من أن المتكلم أو الأديب هو الذى يخترع علاقة المشابهة ، وهى علاقة ذاتية تخيلية ، فهو ليس كامل الحرية فى هذا المجال . ومن هنا نجد القصة الشهيرة عن أبى تمام حين قال :

لا تسقى ماء الحياة بذلة بل فاسقى بالعز كأس الحنظل

فأرسل إليه أحد نقاده بسلام يحمل قدحا فارغا ويقول لأبى تمام : سيدى يقرئك السلام ، ويطلب اليك أن تملأ له هذا القدح من ماء الحياة . فقال أبو تمام : ابلغ سيدك أننى لن أملأ القدح حتى يأتينى بريشة من جناح الذل ، (يشير بذلك الى قوله تعالى : « واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ») . ولو كان علم البيان معروفا فى عهد أبى تمام لحرمانا ذلك من هذا الرد الذكى ، ولكان رد أبى تمام فى صورة تبصير للسائل بالقاعدة البيانية .

وأما « قيود التوارد » فى نطاق المعجم فهى التى تجعل من الاحالة أن نقول : « الشمال الجنوبى » ، أو أن نكتب فى بيانات بطاقة التعريف « أعزب وله ثلاثة أولاد » ، أو أن نقول : « أحمر مائل الى الحمرة » . وهذه القيود نفسها هى التى تضحكنا مع قول القائل :

ان الكسائى وأصحابه يرقون بالنحو الى أسفل

مثل هذه المخالفة لقيود التوارد لا يمكن تبريرها ولن ينشأ للدفاع عنها علم كعلم البيان .

د . تمام حسان

الرباط